لسانيات النص

المحاضرة الأولى: مداخل مفهومية

أضحى مفهوم النص منذ عقود قليلة من المفاهيم الأساس التي أسهمت في فتح ميادين جديدة في البحث؛ فقد دفع الباحثين بقضايا اللسانيات إلى التفكير في اتجاهين اثنين: اتجاه أول يراجع فيه ما بني في النظريات اللسانية والأنحاء القديمة (الاتجاه التأصيلي)، واتجاه ثان يبحث فيه عن القضايا والمسائل التي يثيرها هذا المفهوم.

هذا المفهوم اهتم به اللسانيون الغربيون منذ العقد السادس من القرن العشرين، واهتم به المشتغلون بالأدب قبلهم ممارسة وتحليلا ، وبعدهم تأملا وتنظيرا.

من أبرز القضايا التي تفرض نفسها حين نذكر النص العلاقة التي تربط الجملة بالنص، أهي علاقة تقابل وتواز أم علاقة احتواء أم علاقة انتماء إلى ضرب آخر من العلاقات؟

هذه العلاقة - نظريا- لا تخرج عن وجه من الوجوه الآتية:

1. علاقة تقابل وتواز: يكون نحو النص بمقتضاها نحوا مختلفا عن نحو الجملة وموازيا له، فتكون له قواعده الخاصة وأصوله المميزة.
2. علاقة احتواء من نوع أول: يكون نحو النص محتويا على نحو الجملة.
3. علاقة احتواء من نوع ثان: يكون بها نحو الجملة محتويا على نحو النص.
4. علاقة انتماء إلى نوع آخر من المناويل يشملهما معا.

والذي يحدد هذه العلاقة وطبيعتها إنما هو الإجابة عن السؤال الآتي: هل للنص قواعد خاصة به تتميز عن قواعد الجملة؟ هل قواعد النص هي قواعد الجملة موسعة؟ هل توجد قواعد خاصة تولد النص والجملة على حد سواء؟

وهذا محتاج إلى الوقوف على:

1. القواعد والأصول الخاصة بالجملة؛ وهي تلك التي تجري في مجالها دون أن تخرج عنها، ولا دور لها في بناء النص.
2. القواعد التي ينفرد بها النص، والتي لا دور لها في بناء الجملة.
3. القواعد المشتركة بين الجملة والنص.

من بين القضايا التي أثارها النص كذلك: ما حدود النص؟ وما الذي يجعل من النص نصا؟ ومتى نقول عن منجز لغوي ما إنه نص؟

من بين القضايا كذلك: ما الآليات الشكلية والدلالية التي تسهم في بناء النص؟

العلم الذي يهتم بالإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها هو ما عرف عن الغربيين بـ: linguistic of text أو text linguistics بالإنجليزية، أو linguistique textuelle بالفرنسية، وهو ما ترجم إلى العربية بـ: علم النص، أو نحو النص، أو لسانيات النص. فما مفهوم هذا العلم وما حدوده؟

\* مفهوم لسانيات النص:

لسانيات النص حقل معرفي جديد، بدأت بوادره تتشكل (عند الغربيين) في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وبفضله حول مجرى الدراسة من لسانيات الجملة إلى حقل أوسع وأرحب هو لسانيات النص.

معلوم أن لسانيات الجملة درست الجملة بمختلف مكوناتها (الفونيم، المورفيم، التركيب، دلالة الكلمات معجميا وسياقيا، الدلالة الحرفية للجملة)، واتخذت منها الوحدة الكبرى للتحليل اللساني ووقفت عندها، يدلك على هذا أن بلومفيلد صرح في كتابه اللغة أن الجملة أكبر مركب، والامر نفسه مع التوليديين التحويليين حيث عدت اللغة عندهم مجموعة من الجمل غير المتناهية التي تتكون من مجموعة من العناصر المتناهية، ورأى تشومسكي أن "نحو لغة معينة هو آلية mecanisme تقوم بتعداد énumérer جمل هذه اللغة بكيفية يكون الوصف البنيوي مشتقا آليا بالنسبة إلى كل جملة معددة"، وحتى بالنسبة للتداولية في بداياتها، والأمر نفسه مع النظريات المتفرعة عنه كنظرية أفعال الكلام، ونظرية النحو الوظيفي ... فقد ركزت في بداياتها على دراسة الجملة معالجة وتنظيرا، أما لسانيات النص فإنها تجعل من النص الوحدة الكبرى للدراسة والتحليل.

\* عرفها صبحي إبراهيم الفقي في كتابه (علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق) بأنها: "ذلك الفرع من فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك، ووسائله، وأنواعه، والإحالة او المرجعية وأنواعها، والسياق النصي، ودور المشاركين في النص (المرسل والمستقبل)، وهذه الدراسة تتضمن النص المنطوق والمكتوب على حد سواء". هذا التعريف يقرر: 1- موضوع لسانيات النص (دراسة النص المنطوق والمكتوب) 2- أهم موضوعاته (التماسك، السياق ...) 3- علاقة المشاركين بالنص.

\* عرفها حسن بحيري في كتابه (علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات) بأنها: " ذلك البحث الذي يراعى في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية ، ويحاول أن يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها، وبعبارة أخرى موجزة: قد حددت لنحو النص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة نحو الجملة"

\* عرفها جون ديبوا في كتابه (معجم اللسانيات) بأنها: "دراسة النصوص دراسة علمية موضوعية، والغحاطة بكل دقائقها، ومحاصرة نظامها، مع مراعاة مكوناتها السوسيوثقافية، والنفسية، والخطابية"

ما يمكن الخروج إليه من هذه التعريفات الموجزة أن لسانيات النص تدرس النص على أساس أنه مجموعة أو فضاء ممتد وواسع من الجمل والفقرات والمقاطع والمتواليات المترابطة شكلا ودلالة ووظيفة، ضمن سياق تداولي وتواصلي معين، والوقوف من ثمة على مقصدياته المباشرة وغير المباشرة، ومعرفة أغراضه كالإبلاغ أو الإمتاع أو الإفادة أو التأثير أو الإقناع أو الاقتناع أو الحجاج.

كما تدرس لسانيات النص ما يجعل من النص متسقا ومنسجما ومترابطا، مركزة بذلك على الروابط التركيبية والدلالية والسياقية، سواء كانت صريحة او ضمنية، ولا تكتفي لسانيات النص بما هو مكتوب فقط بل تدرس النصوص الشفوية، والملفوظات النصية القولية؛ أي أنها تبحث عن آليات بناء النص، ومختلف الوظائف التي يؤديها ضمن سياق تداولي معين.

\* قبل أن نتحدث عن تاريخ هذا العلم ونشأته وتطوره نحاول أن نقف على مفهوم النص قديما وحديثا، في التراث العربي الإسلامي، وفي المنجز اللساني الغربي، ذلك أن الوقوف على مفهوم النص واستحضار معالم معالجته في منظومة معرفية معينة تعني الاهتمام به، وإن لم يوضع له علم مستقل ولا مباحث مستقلة.

أ- **التفتيش عن مفهوم النص في التراث اللساني العربي**: التراث اللساني العربي تراث واسع ومتنوع تتعدد فيه المنطلقات الفكرية والمعرفية والمداخل الخاصة بدراسة النص، فقد عرض له النحاة والبلاغيون والمتكلمون، إن لم يكن بمصطلحه فبمفهومه.

أ-1: النص في المعجم: جذر (ن ص ص) في المعجم يعني الرفع، والإظهار؛ فكل ما أظهر وأبرز فقد نص، والنص منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، والنص عند الأصوليين ما لا يحتمل غيره، وما دل ظاهر لفظه على حكم معين.

أ-2: النص في الاصطلاح: لا يمكن التفتيش عن مفهوم النص في التراث اللساني العربي إلا بمعية جملة من المصطلحات التي تشاركه جانبا من الجوانب المفهومية، أو شرطا من شروطه، وقد تترادف معه، من ذلك مصطلح: الجملة والكلام، والقول، البيان، التبليغ، الخطاب، والنظم.

أ-2-1: الجملة والكلام: اختلف مفهوم الجملة عند المتقدّمين؛ فذهب فريق إلى التّسوية بين مصطلح الجملة والكلام، كما هو الحال مع ابن جني والزمخشري وابن يعيش؛ قال ابن جني في كتابه الخصائص: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل؛ نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولبّ، وأف، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" (الخصائص)، وقال الزمخشري في كتابه المفصل: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين؛ كقولك: زيد اخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة" (المفصل). فالجملة عند أصحاب هذا الرأي هي الكلام، وهي كل تركيب يفيد السامع فائدة تامة يحسن السكوت عليها.

أما الفريق الآخر فقد فرق بين المصطلحين، مثل: الرضي الأستراباذي، وابن هشام، وابن مالك. ذهب هؤلاء إلى أن الجملة ما توفر فيها الإسناد الأصلي سواء أفادت أم لم تفد، وسواء أكانت مقصودة لذاتها أم لم تكن، والكلام شرطه الإفادة، والقصدية لذاته؛ قال الرضي: "الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس" (شرح الكافية)، وقال ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب): "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضُرب اللّصّ)، و(أقائم الزيدان؟)، و(كان زيد قائما)، و(ظننته قائما)" (مغني اللبيب). فالكلام عند أصحاب هذا الفريق = جملة + إسنادا أصليا + الفائدة التواصلية + القصد لذاته.

وإذا تغافلنا عن هذا الاختلاف، وركزنا على الشروط التي يجب أن تتوفر في الكلام لوجدنا أن الكلام عند النحاة ينطبق على ما تركب من كلمتين، كما ينطبق على ما تكون من مجموعة جمل (وهو النص) فلينتبه لهذا التحديد. كما يجب أن ينتبه إلى أن المتتبع لأقوال علماء العربية المتقدمين كالخليل وسيبويه يجد أنهم لم يستعملوا مصطلح الجملة بل مصطلح الكلام، وأرادوا به: ما يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لاستقلاله من حيث اللفظ والمعنى. وهذا معناه أنهم كانوا يستحضرون: المتكلم، والمخاطب، والزمان، والمكان، والظروف الملابسة. فسيبويه يستعمل مصطلح الكلام بعده وحدة إعلامية تبليغية بين متكلم ومخاطب، والكلام المستغني عنه بالسكوت هو الذي يحقق الفائدة، وبه يحصل المعنى.

وفي هذا السياق يجدر التفريق بين المعنى والفائدة، فلابد أن يكون لكل كلام معنى، وإلا كان خارجا عن إطاره، أما أنه إذا كان له معنى فلابد أن تكون له فائدة فلا، فقد تتحقق الفائدة وقد لا تتحقق، والفائدة مربوطة بالمقام التواصلي أساسا. أي أن الكلام يمزج بين: 1- جوانب بنوية شكلية. 2- جوانب وظيفية خطابية إعلامية إخبارية.

ومعلوم أن تحقيق التواصل قد يكون بجملة واحدة، او وحدة جملية، ينتجها متخاطبان اثنان على الأقل من أجل التبليغ وتحقيق التواصل.

هذا إذا تعلق الأمر بالمشافهة والتداول اللفظي الجاري بين متكلم ومخاطب، أما إذا تعلق الأمر بالتحرير أو الكتابة فإنه لابد من تثبيت ذلك المشافه بواسطة الكتابة ليظهر من خلال وحدة لغوية دلالية مكتوبة، هو ما عرف عند المتأخرين بالنّص.

والناظر في جهود هؤلاء يجد أنه "قد بلغ التفكير المنهجي المنظم في ضوابط اللغة وقوانينها في هذه الفترة أشده، واتضحت اتجاهاته وقضاياه الكبرى، واستقر منهجه، وقد تجسد ذلك في كتاب سيبويه الذي يعد قمة من قمم التفكير العربي في اللغة، وذلك لما اشتمل عليه من مستخلصات هي حصيلة تفاعل النظر المجرد، ونتاج مادة ضخمة تعاقبت أجيال من اللغويين على درسها وتحليلها، وقد طرح المنهج الذي اعتمده هؤلاء النحاة جملة من المسائل جعلتهم بالتفكر فيها يتجاوزون حدود النحو إلى أبحاث رسمت إطارا نظريا صالحا لجملة من المشاغل اللغوية المتأخرة، بما في ذلك البحث البلاغي، فلقد أرادوا للغة أن تمر من الفوضى إلى النظام، والفوضى ممارسة عفوية وحرية في التصرف، لا رادع فيها إلا استحكام العادة، والإقرار بالعرف، والنظام انضباط وتشريع ملزم وسلطة حاكمة من مشمولاتها تقييم السلوك وتعييره" (التفكير، حمادي)

وقد عمل النحاة على استيعاب التباين بين النظام والاستعمال "بالتاويل والتعليل، وراحوا يبحثون عن المؤشرات اللغوية وغير اللغوية التي تربط حبل الأسباب بين البنية النظرية المثلى، وما هو موجود بالفعل، مؤكدين أن الخروج ظرفي يعود إلى الأصل متى انعدمت أسبابه، فدخلوا من حيث أرادوا الإقناع بسلامة قوانينهم اللغوية في تأويل المقال، والبحث عما يجعل نهجه في الدلالة مغايرا لنهج الجملة المفردة" (التفكير، حمادي).

أ-2-2: مفهوم البيان: نشأ هذا المفهوم في أحضان حقل معرفي جمع بين العلوم العربية والإسلامية من لغة ونحو وبلاغة وأصول وكلام، فمفهوم البيان لم يختص بالحديث عنه وعن قضاياه علماء البلاغة، والجامع أن مفهوم البيان قبل استقراره مصطلحا بلاغيا كان يعني كل من شأنه أن يحقق التبليغ بما يشمل من فهم وإفهام.

مفهوم البيان – وخصوصا حين ارتبط بالنص القرآني- استدعى في الثقافة العربية الإسلامية استحضار مفاهيم أخرى تدور كلها في فلك النص وفهمه؛ مثل: الشرح، والتفسير، والتأويل، ويؤكد الجابري أن "الأبحاث البيانية العربية قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يعنى بقوانين تفسير الخطاب، وقسم يهتم بشروط إنتاج الخطاب.

\* القسم الذي عني بقوانين تفسير الخطاب كان في البداية مرتبطا أساسا بالخطاب القرآني، كما هو الحال مع مقاتل بن سليمان (ت150ه) الذي اهتم بظاهرة تعدد دلالات الكلمات والعبارات في القرآن الكريم في كتابه (الأشباه والنظائر في القرآن الكريم)، والفراء (ت207ه) في كتابه (معاني القرآن)، وكتاب (مجاز القرآن) مع أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 215ه)؛ حيث عرض للأساليب البيانية البلاغية في القرآن التي ستصير فيما بعد موضوع دراسات مفصلة، ومادة خصبة لاستخلاص قوانين تفسير الخطاب القرآني، إلا أن الذي أحدث نقلة نوعية في قوانين تفسير الخطاب إنما هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204ه)، هذا الإمام كان على معرفة دقيقة باللغة العربية أساليبها التعبيرية، كما كان على اطلاع على المجادلات الكلامية العقدية التي عرفها عصره، وكان فوق ذلك فقيها تشغله قضايا التشريع والتقنين أكثر مما يشغله شيء آخر، ولذلك لم يحصر مجال اهتمامه على الجوانب البيانية البلاغية في القرآن فقط، بل اهتم أيضا بالمضامين التشريعية في الخطاب القرآني، وبكيفية استخلاص واستنباط هذه المضامين، وبذلك كان بحق أول واضع لقوانين تفسير الخطاب البياني.

البيان عند الشافعي هو "اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع، فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه، متقاربة الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض مختلفة عند من يجهل لسان العرب"، فالبيان صار يدل على عالم الأفكار (أوامر، نواه، أحكام) تنتظمه أصول تتشعب عنها فروع، وتعبر عنه لغة معينة ذات أساليب تعبيرية خاصة هي اللغة العربية، ولذلك كانت تلك المعاني المجتمعة المتشعبة متقاربة في وضوحها وبيانها بالنسبة لمن يعرف هذه اللغة، متباعدة ومختلفة ملتبسة بالنسبة لمن يجهلها (بنية العقل العربي).

حدد الشافعي درجات البيان القرآني، ووضع الأساس لقوانين تفسير الخطاب البياني من فحص أساليب التعبير في لسان العرب، أما درجات البيان في القرآن أو أنواع البيان فخمسة: 1- بيان لا يحتاج إلى بيان، وهو ما أبانه الله لخلقه نصا 2- بيان فيه بعض إجمال فتكفلت السنة ببيان ما يحتاج منه إلى بيان 3- بيان ورد كله في صورة المجمل، وقد تولت السنة تفصيله 4- بيان السنة، وهو ما استقلت به هي نفسها، ومن الواجب الاخذ به، لأن الله قد فرض في كتابه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، والانتهاء إلى حكمه 5- بيان الاجتهاد، ويؤخذ بالقياس على ما ورد فيه نص من كتاب أو سنة.

الذي يضمن معرفة هذا البيان والوقوف عليه في تصور الشافعي هو من كان له مكنة في العربية وأساليبها، ولذلك أكد أنه "لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من يجهل لسان العرب" كما يؤكد على هذه الفكرة في موضع آخر فيقول: " إنما خاطب الله بكتابه العرب على ما تعرفه من معانيها، وكان مما تعرفه من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء عاما ظاهرا يراد منه العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاما ظاهرا يراد به العام، ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في اول الكتاب أو وسطه أو آخره، وتبتدئ العرب الشيء من كلامها يبين أول لفظها منه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله، وتكلم الشيء بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ، كما تعرف الإشارة، ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها، لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة".

المتمعن فيما أورده الشافعي يجد أنها لا تخرج عن الخطاب وإفادته، وأنها لا علاقة لها بالجملة في ذاتها، بل تتجاوزها إلى كل كيان لفظي تتعلق به الإبانة (الشرعية).

\* القسم الذي عني بقوانين إنتاج الخطاب: من أبرز الشخصيات التي عنيت بالبيان إلى جانب الإمام الشافعي الجاحظ عمرو بن بحر (ت 255ه)، لكنه لم يتطرق إلى البيان من زاوية البحث عن الأسس النظرية المتعلقة بقوانين تفسير الخطاب، بل تطرق إلى البحث عن قوانين أو شروط إنتاج الخطاب.

كان الجاحظ مدركا ان القرآن الذي نزل بلسان عربي مبين لا يمكن أن تستوعب معانيه ومقاصده دون استشعار لأي تناقض أو التباس إلا إذا كان المرء بيانيا عارفا بأساليب اللغة العربية في التعبير، قال في الحيوان: "للعرب أمثال واشتقاقات وأبنية وموضع كلام يدل على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أخر، ولها حينئذ دلالات أخرى، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل" (الحيوان).

لم يكن الجاحظ فيما ألفه مركزا على الفهم بل كان مركزا على الإفهام؛ إفهام السامع وإقناعه، وقمع المجادل وإفحامه، ولذلك تجده يدخل السامع بعده عنصرا محددا وأساسيا في العملية البيانية، فاستحضر أحواله النفسية، وجعلها موضوع اعتبار.

من أبرز شروط إنتاج الخطاب التي استحضرها الجاحظ:

- ذكر الآفات التي تفسد بيان المتكلم، وركز على ما يرجع إلى الجهاز الصّوتي مثل: اللجلجة، والتمتمة، واللثغة، والفأفأة ..... مؤكّدا أنه كما يحتاج البيان إلى تمييز وسياسة وإلى ترتيب ورياضة يحتاج كذلك إلى إتمام الآلة وإحكام الصنعة وإلى سهولة المخرج، وجهارة المنطق، وتكميل الحروف، وإقامة الوزن، كما ذكر أن حاجة المنطق إلى الحلاوة والطلاوة كحاجته إلى الجزالة والفخامة، وأنّ ذلك أكثر ما تستمال به القلوب، وتثنى به الأعناق وتزين به المعاني.

- نبّه إلى ضرورة خلوّ الكلام من العيوب الرّاجعة إلى الجمع بين الحروف غير المتجانسة بالإضافة إلى ضرورة مراعاة مبدإ (لكلّ مقام مقال) الذي يقضي باختيار اللّفظ المناسب للمعنى، المتناغم مع السّياق.

- البيان عند الجاحظ لا يتوقف عند حدود الفصاحة بل يتجاوزه إلى البحث عن المعنى، فإذا لم يكن هناك معنى فلا يمكن الحديث عن البيان، والألفاظ دون معان تبقى مهملة لا توصف لا بالفصاحة ولا بالبيان مثلما أن المعاني دون الفاظ تعبر عنها تبقى محجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة؛ قال الجاحظ: "قال جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمختلجة في نفوسهم، والمتعلقة بخواطرهم، والحادثة في أفكارهم مستورة خفية بعيدة وحشية ومحجوبة مكنونة وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم، والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجن إلى محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إليها إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت المعنى فذلك عو البيان في ذلك الموضع ... وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، والنصبة الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات" (البيان والتبيين).

- نبه إلى ضرورة التوافق بين اللفظ والمعنى، وهذا يتطلب وجود المعنى وجزالة اللفظ، ولا يعنى باللفظ الكلمات، وإنما يقصد ما ينتظم بالألفاظ من الكلام، فاللفظ هو طريقة التعبير عن الفكرة، وهو مكون أساس من مكونات العملية البيانية، وجزء مؤثر في منطقها الداخلي (الاستدلال).

إن حديث الجاحظ عن اللفظ والمعنى، والمقام والمقال، ليس مقتصرا على الجملة بل يتجاوزها إلى النص أو الخطاب فنقل المتكلم ما في ضميره وتفكيك كلامه عن المتلقي وفهمه مرهون بملفوظات منجزة في شكل نصوص وخطابات.

- أعطى الجاحظ نظرة شاملة للتواصل، فبين الكيفية التي تتم بها انطلاقا من المرسل أو المتكلم في الإرسال والبث، وانتهاء بالسامع أو المرسل إليه في عملية التلقي والتفكيك والتحليل والفهم، ولم ينس الإشارة إلى أنواع التواصل والتبليغ اللغوي وغير اللغوي، فالتواصل اللغوي يمكن أن نقسمه قسمين: المشافهة والتحرير، المشافهة تتمثل في الجانب المنطوق من اللغة، واستعمالها في مختلف مستويات التخاطب اليومي العفوي بلا صنعة أو تكلف، وهو بذلك يمثل الأساس الأول في عملية التخاطب، فهو الأصل والمحرك الرئيس لها، والمشافهة تتعدد فيها القنوات الموصلة والاحوال، فالمشافهة وجها لوجه تشكل الجوانب الصوتية وما يصاحبها من إشارات وتعابير للوجه، وكل ما يتعلق بالحال الذي يتم فيه إحداث الخطاب شاهد حال عليها. والتواصل الكتابي يمثل المظهر الثاني للغة بعد مظهر الصوت، وهو محاولة للتعبير عن اللغة في واقعها الصوتي، ومحاولة لنقل الترجمة الصوتية السمعية إلى ظاهرة كتابية مرئية يمكن قراءتها، وإذا كان التواصل الشفوي مقصورا على القريب الحاضر في أغلبه فإن التواصل المكتوب مطلق في الشاهد والغائب يتيح مجالا أوسع للإعداد الذهني، وفرصة أكثر للتفكير من الكلام المنطوق الجاري فورا، وكل هذا يكون في شكل نصوص وخطابات ولا يمكن أن ينفك عنها.

أ-2-3: النظم عند الجرجاني وأبعاده النصية: معلوم أن النظم عند الجرجاني تأسس على النحو، فهو مرجعيته الأساس، ولا ينفك عن اللفظ والمعنى، وعن المتكلم والمتلقي، أو بعبارة معاصرة تستحضر المصطلحات المعاصرة بعلم الدلالة وعلم الأسلوب واللسانيات عموما.

تأسس مفهوم النظم على فكرة مكمن إعجاز القرآن الكريم، وعلى فكرة المفاضلة بين اللّفظ والمعنى، وقد قدم جماعة من علماء العربية جانبا على جانب، وبرّروا جهة التقديم معللين ومحللين؛ فالمعتزلة مثلا قدموا الصياغة اللفظية وأرجعوا المزية إليها، بخلاف الأشاعرة الذيم رأوا أن رأس المزية راجع إلى الفكرة والمعنى، وتقديم أحد الطرفين لا يعني إلغاء الطرف الآخر وتغييبه، بل كانوا يعتقدون أن التمازج والتناسب والتلاحم والتناسج بين المعاني والألفاظ هو الوسيلة التي يتم بها النظم، وتتشكل الخطابات والنصوص، لأن النص في جوهره نسيج من العلاقات بين الالفاظ والمعاني في بناء متناسق منسجم.

نبه الجرجاني إلى نقاط كثيرة تؤسس لرؤية نصية، ولا تتوقف عد حدود الجملة، من ذلك:

- انطلق من أغراض المتكلم وأحوال الخطاب، وما يترتب على ذلك من كلام يتميز بخواص تركيبية تتلاءم مع المقامات التي تقال/ تنجز فيها.

- النظم لا يكون إلا بترتيب المعاني في النفس، ثم تحذو على ترتيبها ترتيب الألفاظ في النطق؛ أي أن المعاني القائمة في النفس أو بتعبير آخر خوالج المتكلم النفسية هي التي توجه خطاباته الوجهة المناسبة، وتتحكم فيها، وتكيفها بأن تجعلها مناسبة لما تقتضيه الأحوال والمقامات، وتمكن المخاطب من التفطن لخواص تراكيبها ومواضع كلمها؛ وذلك ان الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، أي أن الألفاظ تتبع المعاني في مواقعها، وإذا وجب لمعنى ان يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، وإذا كانت المعاني قوية استوجب استعمال ألفاظ قوية، والأساليب الرصينة تستدعي ملامسة المعاني العظيمة.

- ترتيب الألفاظ أو بناء العبارة أو النص أو الخطاب لا يتأتى إلا بمراعاة مقتضيات النحو وقوانينه وأصوله، ومعرفة الفروق القائمة بين كل صورة من الصور التي يجيزها النظام النحوي، كالفروق القائمة بين صور الخبر: زيد منطلق، زيد ينطلق، ينطلق زيد، منطلق زيد، زيد المنطلق، المنطلق زيد، زيد هو المنطلق، زيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج (ينظر: دلائل الإعجاز). الوجوه والفروق التي ركز عليها الجرجاني ودعا إلى الوقوف عندها ومعرفة ما يميز كل واحد منها عن الآخر تدل على أن اللغة لها إمكانات متعددة للتبليغ، وأن التغير الطفيف الذي بطال بنية الكلام يحمل معه فرقا في المعنى، وأن الانتباه إلى هذه الفروقات ضروري للفهم والتبليغ.

- اعتماد الجرجاني على النحو لم يتوقف عند حدود معرفة ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب (الصحة والفساد)، بل تجاوزه إلى البحث عن المعنى الذي يختلف باختلاف السياق اللغوي، والظروف الخارجية التي تحيط بالنص أو الخطاب.

- نبه الجرجاني إلى أهمية مراعاة موضع اللفظ ضمن السياق اللغوي التي ترد فيه؛ قال: "وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها" (الدلائل). فاللفظة المفردة لها معنى محدود لا يتعدى حدود الدلالة المعجمية، لكن النظر إليها مع قريناتها يفتح الباب للتعبير عن المعاني المختلفة، ولا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها، واللفظة قد تكون في غاية الفصاحة في موضع، ولكنها لا تكون كذلك في مواضع أخرى تبعا للأغراض التي يوضع لها الكلام، وعليه فإن الفضل والمزية يكونان بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم.

- أورد أن الفكر لا يتعلق بمعاني الألفاظ منفردة مجردة عن معاني النحو، ومن ثم فإن النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلام، وأن توخيها في متون الألفاظ محال.

- نبه الجرجاني إلى المعنى الناشئ عن معنى آخر، أو ما يعرف بمعنى المعنى، وهو خاصية لا يمكن أن توجد خارج النص وتأويله.

والخلاصة أنه لا يمكن أن نحدد مفهوم النص في التراث اللساني العربي إلا باستحضار منظومة مفهومية متناسقة منسجمة مثل الجملة والكلام والبيان والخطاب والتبليغ والنظم، وإذا كان علماء العربية لم يستعملوا مصطلح نص، إلا أن مفهومه كانت تتقاطعه هذه المصطلحات، ثم إنّ مفاهيم الدراسة النصية حاضرة في كتاباتهم ومناقشاتهم كحديثهم عن الإحالة، وأركان الجملة، ووظائف اللغة، ودراسة الفصل والوصل بين الجمل، والإفادة الإعلامية، وهي كلها تشكل ما يعرف بنصانية النّصوص.

**ب-** **التفتيش عن** **مفهوم النص في اللسانيات الغربية قبل ظهور لسانيات النص**: يقابل مصطلح النص في اللغات الأجنبية text وهي لفظة ترجع في أصلها إلى الجذر اللاتيني textus وتعني النسيج

يؤكّد محمّد الشّاوش في كتابه (أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية) أن كلمة نص غائبة مفهوما ومصطلحا في الأنحاء الغربية التقليدية، كما يؤكد ضحالة المباحث المعالجة للظواهر اللغوية المتجاوزة للجملة كمبحث العلاقات بين الجمل، ومباحث التعريف والحذف والإضمار فإن تناولها لم يكن يتعدّى حدود الجملة الواحدة، ومعالمها بدأت تتداول في حدود القرن العشرين أو قبله بقليل.

من أبرز اللسانيين المشهورين قبل سوسير الألماني فون همبولدت والأمريكي وايتني إلا أن فكرة النص لم ترد في أقوالهما لا من حيث كونها مصطلحا، ولا من حيث كونها مفهوما عبر عنه بمصطلحات أخرى قريبة منه (كما لاحظنا في التراث اللغوي العربي)، وهذا يدل على أن مصطلح (نص) غريب وغير معروف في التراث اللساني الغربي، لأن الاهتمامات (ما قبل سوسير) لم تكن مركزة على الدراسة النصية بقدر ما كانت مركزة على الدراسات التاريخية والتطورية التي هيمنت على البحث العلمي.

وإذا وصلنا إلى سوسير فإننا نجد أنه لم يستعمل مصطلح نص إلا عرضا، وذلك حين كان بصدد حديثه عن الدراسة الفيلولوجية بعدها علما يعرض لضبط النصوص وتأويلها والتعليق عليها، كما استعمل كلمة نص في سياق حديثه عن الكلام المنطوق والمكتوب؛ قال: "لما كان الكلام المنطوق يفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة فإنه يتعين على الألسني أن يقرأ حسابا للنصوص المكتوبة" وهذا معناه أن ورود مصطلح نص في كتاب سوسير كان عرضيا لم يلتفت إليه ككيان له ماهية وخصوصية.

والحق أنه لو أردنا أن نجد للنص مفهوما عند سوسير لوجدناه مستحضرا مع الكلام، لكن سوسير لم يربطه به ولم يستحضره لا من قريب ولا من بعيد، بل إنه ذهب إلى أبعد من هذا حين عد الكلام موضوعا يقع خارج دائرة اهتمام اللسانيين، مركزا على اللسان كوضع لا كاستعمال.

إذا لا يوجد في كتاب سوسير ذكر أن النص وحدة نظامية تابعة لمجال اللغة، أو أنه صورة من صور تجليات الاستعمال تابعة لمجال الكلام، وحتى بالنسبة للجملة فإنه لم يفصل فيها أهي تابعة للغة أم تابعة للكلام.

إذا جئنا إلى يلمسليف ونظريته القلوسوماتيك فإننا نجده قد ذكر هذا المصطلح في كتابه (مبادئ في نظرية اللغة) عدة مرات، وحظي فيه بتعريف خاص، وحديث عن طبيعته، ووضحت منزلته في بناء النظرية اللغوية، فيلمسليف جعل النص منطلقا وغاية لنظريته؛ فهو منطلق عملية الوصف والتحليل، وهو غايتها (إذ إن غاية النظرية هو تمكيننا من وصف جميع النصوص في لغة ما ودراسة بنائها).

النص عند يلمسليف هو الكلام الخاص المستعمل الموفر للماد المدروسة، وهو المجال الذي تتحقق فيه اللغة وتحدث، وهو الممجال الذي تتحقق فيه النظام الصوتي والدلالي والنحوي، كما عدّه سلاسل ومتتاليات من العناصر تقوم على التقسيم والتقطيع.

يرى يلمسليف أن الوقوف على نظام النص هو تحليله إلى مكونات، وتحليل تلك المكونات إلى مكونات أخرى قابلة للتحليل إلى مكونات أقل، وهكذا إلى أن تستفرغ جميع إمكانات التحليل. كما يرى يلمسلف أن النص ينتمي إلى الكلام والنظام الذي يحكمه إلى اللغة. كما يرى أن النص هو المجال الذي تتحقق فيه اللغة وتحدث، وأنه لا يمكن الوصول إلى النظام إلا عن طريق النّصّ، وأنه المجال الذي تتحقّق فيه مختلف الأنظمة (الصوتية، الدلالية، النحوية).

تحدث يلمسليف عن النص بعده كيانا لغويا قابلا للتحليل، وأن من شروطه توافر التناسق والترابط بين مكوناته، وهذا ما استثمره هالدياي ورقية حسن في كتابيهما (الاتساق في اللغة الإنجليزية)، إلا أن يلمسليف ركز على مفهوم النظام، ولم يقصد إقامة مقابلة بين النظام والنص إلا كما قصد سوسير من إقامة مقابلة بين اللغة والكلام:

عند يلمسليف: النظام = اللغة عند سوسير: اللغة

 الحدثان = النص الكلام

وتبعا لما ذكر آنفا فإنه يتقرر أن:

* منهجية التحليل عند يلمسليف تقوم على عدّ النص الصنف الأعلى للتقسيم والتحليل.
* النص عنده سلسلة تتكون من أجزاء.
* نبه إلى خصوصيات الاستعمال، والأعراف اللغوية، وتأثير المقام.
* لكنه على الرغم من التفاته إلى هذه الجوانب المرتبطة بالنص وبماهيته إلا أنه جعل مركز اهتمامه على النظام فقط، وهذا جعله يغفل كيانه وشكله، وما يميزه عن غيره، ومن ثمة يبقى مشروع النص عند يلمسلف مشروعا مؤجلا.

وإذا جئنا إلى بلومفيلد فإننا نجده لم يستعمل مصطلح النص إلا استعمالا عرضيا في كتابه (اللغة/ the language)، كما استعمل مصطلح الخطاب (discours) مريدا به الصيغة اللغوية المنجزة باستحضار متكلم ومتلق، لكنه لم يعرض لا بالدراسة ولا بالتحليل، بل ذهب إلى أت الجملة هي الوحدة الكبرى للتحليل، وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بقوله: "أكبر مركب في كل قول يمثل جملة" ثم أردف موضحا "فالجملة حسب هذا الحد مركب لا يكون في قول جزءا من مركب أكبر منه، فكل قول مرده إلى جملة واحدة أو جمل عديدة، بل إن قولهم: pluit في اللاتينية، وfire أو ouch في الإنجليزية تعدّ من قبيل الجمل"

يفهم من هذا الكلام أن الجملة في تصور بلومفيلد هي أكبر وحدة لغوية، وهذا معناه أنه لا يعترف بوحدات لغوية أكبر من الجملة بما في ذلك النص.

وحين نصل إلى زيليج هاريس فإننا نصل إلى أول لساني دعا إلى تجاوز حدود الجملة (وذلك في مقال له نشر سنة 1952 عنوانه: تحليل الخطاب) إلى وحدة أكبر منها سماها تارة النص text، وتارة خطابا discours وتارة القول المتتابع.

سعى في هذا المقال إلى التأسيس لمنهج لتحليل للخطاب، ورأى أنه يمكن التأسيس لهذا المنهج انطلاقا من استحضار أمرين: "أولاهما: توسيع مجال اللسانيات الوصفية إلى خارج حدود الجملة الواحدة، والثانية: تمس العلاقات بين الثقافة واللغة (أي بين السلولك اللغوي والسلوك غير اللغوي)"

ويؤكد أن اللسانيات الوصفية التوزيعية لها القدرة على تحليل ما هو أكبر من الجملة، قال: " تقف اللسانيات الوصفية عادة عند حدود الجملة، وهذا ليس نتيجة لقرار مسبق، لأن الأدوات/التقنيات اللسانية التي بلورت بشكل يسمح بدراسة أي قول مهما كان طوله"، وقال: "إن تتابع الجمل في خطاب يشكل في المقابل مجالا محبذا لمناهج اللسانيات الوصفية، لأن هذه الأخيرة لها كموضوع التوزيع النسبي للعناصر داخل قول تتابع جمله مهما كان طوله"

وتركيزه على (تتابع الجمل مهما كان طلوه) يؤكد أن هاريس يرى ضرورة توسيع مجال اللسانيات إلى ما هو اكبر من الجملة.

أما عن مسألة ربط القول بالخارج (الثقافة) ففيه دعوة إلى مراعاته في دراسة اللغة، يقول: "يمكن ان يمدنا التحليل التوزيعي داخل نفس الخطاب ... بمعلومات عن بعض التعالقات بين اللغة وأشكال أخرى من السلوكات، ومرد ذلك إلى أن كل خطاب متتابع منتج في مقام معين"

من بين الأمور التي نبه إليها هاريس وكان لها دورها في بلورة مفاهيم لسانيات النص حديثه عن النص والخطاب والقول المتتابع، وذهابه إلى أن الوحدة القولية الأكبر من الجملة لها بنية، وتمثل كلا، وتتميز بخاصية التتابع، وأن أي تغيير في توزيع العناصر قد يجعل من النص المنجز نصا آخر، وحديثه عن الكلية فتح الباب واسعا للكلام عن شروط قيام النص.

إلا أن هاريس على الرغم من تنبيهاته المهمة جدا فقد اقتصر في دراسته للخطاب على التوزيع الذي طبق على الجملة، ساحبا إياه على النص أو الخطاب منبها على دور استحضار المعنى لتحقيق الترابط فيه، قال هاريس: " ليس للجملة بنية توزيعية بمعزل عن المعنى ... إلا أن الارتباط بين اللغة والمعنى يصبح أكثر اتساعا عندما ننظر إلى ترابط الكلام، وطالما أنه بالإمكان كشف هذه البنية الشكلية (التوزيعية) في الكلام فهي بطريقة أو بأخرى مرتبطة بمعنى ما يقال"

وإذا جئنا إلى تشومسكي ونظريته التوليدية التحويلية فإنه على الرغم من أنه استطاع تغيير المنهج اللساني من السلوكية إلى الذهنية، وأن يجعل هدف النظرية اللسانية التفسير والتحليل أكثر من اقتصاره على الوصف والتقرير فإن حدود تطبيقاته وتنظيراته لم تتجاوز حدود الجملة، ولم تتوسع إلى النص والخطاب، فقد جعل هدف اشتغاله الوقوف على العمليات الذهنية التي تمكن الإنسان من التكلم بجمل جديدة لم تطرق سمعه قط.

ومحصول الكلام أن العلماء الذين اهتموا بلسانيات الجملة قد أبعدوا العوامل الاجتماعية والتبليغية، واهتموا في المقابل بالوصف دون النظر إلى السّياق اللغوي في علاقته بأحوال الخطاب، ومقتضيات التّبليغ اللغوي، وملابساتها المختلفة، ليس لأنهم لم يكونوا واعين به، وإنما لأنهم رأوا من الناحية المنهجية أن لا يدخل فيما تقتضيه دراساتهم وأبحاثهم في تحليل اللغة، ومازال كثير من اللسانيين يدعو إلى ضرورة الوقوف عند حدود الجملة وعدم تخطيها، وفي مقابل هؤلاء نجد من دعا إلى تجاوز حدود الجملة وهو ما أدى إلى نشوء لسانيات النص.

 وقد بدأت لسانيات النص تتوسع وتتكاثر قضاياها والدعوة إليها بعد ظهور التداوليات بمختلف اتجاهاتها، إضافة إلى الحركة الفلسفية التي اتجهت نحو دراسة اللغة منبهة إلى القضايا التي لم تطرقها اللسانيات من قبل، مثل الأفكار التي قدمها بيرس، وتشارلز موريس، وفلاسفة اللغة العادية (فجنشتاين، أوستين، سورل، قرايس ...)، كما كان للانتقادات الموجهة إلى اللسانيات البنيوية والتوليدية التحويلية أثرها في التوجه نحوها، من ذلك الانتقادات التي وجهها عالم الاجتماع الأمريكي ديل هايمس داعيا إلى دراسة اللغة مقرونة بواقعها الاجتماعي والوقوف على مقاصد المتكلمين وأغراضهم.

وبعد ظهور لسانيات النص كان مفهوم النص من ضمن أهم القضايا التي ركز عليها الدارسون وهو ما سنخصص له محاضرة مستقلة، فكل باحث عرض لها من زاوية معينة تعكس رؤية فلسفية وخلفية معرفية تختلف عن بقية التعاريف والمفاهيم.

**مسوغات الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص**: ذكرنا سابقا أن لسانيات النص نشأت تجاوزا للسانيات الجملة بمختلف توجهاتها (البنوية، التوليدية التحويلية، الوظيفية) والتجاوز هنا - كما نبهنا- لا يعني القطيعة العلمية بين تلك التوجهات واللسانيات النصية، وإنما تطور العلوم يفترض استفادة اللسانيات النصية من كل معطيات اللسانيات الجملية، وتجاوز قصور هذه الأخيرة من حيث إن الجملة لم تعد كافية لكل مسائل الوصف اللغوي من حيث الدلالة والتداول والسياق الثقافي العام.

إذا ما حاولنا النظر في لسانيات الجملة نجدها تنظر إلى اللسان (اللغة) على أنه كتلة لغوية صماء، وهذا ما أدى بها إلى العجز عن الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية وما ينتج عنه من فصل بين الجانب التركيبي والجانب التواصلي، لأن البحث في لسانيات الجملة انحصر في شكل الجملة التركيبي، فقد تطرق إلى تعريفها وبيان مكوناتها وأنها تقوم على الإسناد ومكونات ضرورية الحضور، كما حللت الجمل وحددت أنواعها (اسمية، فعلية، ظرفية، شرطية...)، كما وقف على طرائق الربط بين عناصر الجملة، ووصفت من حيث بساطها أو تركيبها وتعقيدها.

وقد بقيت الجملة هي موضوع البحث والدراسة في الحقبة التي كانت فيها اللسانيات في أوجها، غير أن القضايا التي كانت تدور حولها لسانيات الجملة لم تعد كافية فبعض الاستفسارات الخاصة بالدلالة والمقام لا يمكن الإجابة عنها إذا ما عدت الجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى، أي أن هناك بعض العلاقات اللغوية بين الجمل التي تكون النص قد تكون روابط تماسكية غير شكلية (أي دلالية)، وهنا يجب البحث عن العلاقات بين الجمل في إطار معطيات اللسانيات النصية.

ويشير تمام حسان إلى أن نحو الجملة يتميز عن نحو النص بأمور منها:

- الاطراد: وهو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنه عد شاذا، وينأى نحو النص عن الاطراد لأنه يعترف بالمؤشرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدل بها على لفتات ذهنية، أو ليثير بها انتباه المتلقي.

- المعيارية: فالقاعدة في نحو الجملة هي أساس الصحة أو الخطإ، لذا فإن نحو الجملة لا يؤمن يملفوظ إلا إذا كان موافقا للقواعد المستنبطة أو متطابقا معها، أما نحو النص فهو نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد ان يكتمل النص.

- الإطلاق: ومعناه أن تطلق القاعدة على كل ما قيل أو سيقال، فهي الحكم الذي يرد إليه كل كلام في نحو الجملة، أما نحو النص فلا يطبق على كلام قبل صياغته أو في أثنائها، أي إن الحكم في نحو النص يكون على النص بعد إنتاجه، وفي حالة التواصل الفعلي.

- الاقتصار على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك، أو غير ذلك من الدلالات التي يمكن أن تربط بين جملتين مثل: التعليل أو الشرط أو ما شابه ذلك من الدلالات. أما نحو النص فميدانه النص كاملا دون تجزئته، ومن هنا كانت أهم ملامحه هي دراسة العلاقات بين أجزاء النص كاملا.

ويؤكد الأزهر زناد أن مسوغات الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص تعود إلى أمور كثيرة تختصر في: الموضوع والمنهج والغاية.

1- الموضوع: تدرس لسانيات الجملة الجملة فما دونها، في حين تدرس لسانيات النص النص، وقد ثبتت فروق متعددة بينهما سجلها النصيون كانت أبرزها ما ثبته دي بوجراند من فروق عدة جوهرية، وهي: - النص نظام فعال، في حين أن الجمل نظام افتراضي – الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب، أما النص فإنه يعرف تبعا للمعايير النصية وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والسياق، والتناص والإعلامية. – ينبغي للنص أن يتصل بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات، والتوقعات، والمعارف تسمى بسياق الموقف، أما الجمل فلا يمكن أن ترد إليها دون تكلف إما لكونها أطول أو أعقد أو أكثر توابع، فالقواعد التجريدية لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها بحيث يتوقف بعده تتابع العناصر، لتصبح الجملة جملة ذات معنى. – أن الأعراف الاجتماعية تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل، فالوعي الاجتماعي ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحوية. – العوامل النفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل، فالجمل من حيث الصياغة الذهنية شكل استكشافي بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الواسعة للاتصال كالتعبير، وتذكر المعلومات أو السعي إلى غاية ما. – إن النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل الأخرى، إذ يعتمد متعلمو اللغة في استعمال الجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضي عام، أما من أجل استعمال النصوص فإن الناس بهم حاجة إلى عملية الأحداث الجارية بمضمونها.

2- المنهج: تقسم الجملة وفق معايير تختلف عن معايير تصنيف النصوص، فهي كما استقر في الأنحاء المختلفة: اسمسة، وفعلية، وبسيطة ونركبة وغيرها، ومع تعدد أنواع الجمل فإن معايير تقسيمها تبقى معايير لغوية صرفة يستنبطها النحو الواصف لها من شكلها بصرف النظر عن مدلولها أما النص فيتم تقسيمه على وفق مضامينه في الأساس، ويعد الشكل في الدرجة الثانية من التقسيم، فالنص يصنف إلى أدبي وقانوني وسياسي وفلسفي .... اعتمادا على مضمونه. ومعايير التصنيف في سانيات الجملة أكثر قرارا وتجريدا من المعايير المعتمدة في تصنيف النصوص، وهذا التعدد يعود إلى تداخل بين معايير علوم مختلفة تلتقي في موضوع واحد هو النص، وكل واحد منها يرصد فيه شيئا ويغيب من اهتماه أشياء أخرى، وهذا مدخل الضرورة في بناء علم مستقل يتميز عن كل علم آخر هو لسانيات النص.

3- الغاية: يسعى النحويون إلى وصف النظام الذي يقوم به موضوع درسهم، والنظام هو مجموعة علاقات محكومة بقواعد تقيم أشكالا يقاس عليها الكلام فيكون صحيحا مقبولا وصحيحا غير مقبول، أو غريبا وخاطئا مقبولا، وخاطئا غير مقبول، والصحة تتعلق بالبنية الدالة من حيث مطابقتها للشكل المولد لها، أو خروجها عنه، أما لسانيات النص فلا وجود لقواعد معيارية، فالنص من هذه الزاوية يفلت من الضبط، لا لأنه يعسر ضبطه وإنما لاختلاف المعايير الضابطة له.